

◀ **الزيادة الحالية في أجور القطاع العام في المملكة العربية السعودية هي الثانية خلال سنتين فقط.**

◀ **الدولة هي أكبر الموظفين للسعوديين.**

◀ **الإجراءات الجديدة ستكلف خزينة الدولة 66 مليار ريال سعودي (17.6 مليار دولار أمريكي) على مدى ثلاث سنوات.**

◀ **معدل التضخم في المملكة سيصل خلال 2010 إلى 4.7%.**

## زيادة المرتبات

أعلنت المملكة العربية السعودية عن ثاني زيادة في أجور قطاعها العام خلال سنتين. وكانت الزيادة الأولى (15%) قد أقرت في 2005، بعد أن ظلت المرتبات على حالها طيلة 20 سنة. وهناك تقديرات تشير إلى أن زيادة عام 2005 هذه، ستكلف خزينة الدولة 65 مليار ريال سعودي (17.3 مليار دولار أمريكي) بحلول شهر أكتوبر 2008.

وقد جاءت هذه الخطوة الأخيرة في أعقاب خطوات مماثلة قامت بها دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، فقد ارتفعت أجور القطاع العام في البحرين وعمان بنسبة 15% خلال 2007، بينما أعلنت الإمارات العربية المتحدة عن زيادة هائلة تصل إلى نسبة 70%. وباتت حكومات دول المجلس أكثر استجابة للدعوات المطالبة بزيادة المرتبات لمواجهة الأعباء المعيشية المتصاعدة.

## الطعام وإيجارات السكن

التضخم هو ظاهرة ملازمة لأي نمو اقتصادي، كالتنمو السريع الذي شهدته المملكة العربية السعودية خلال السنوات الأخيرة، خصوصاً في القطاع الخاص غير النفطي. فقد ارتفع معدل التضخم في 2007 ليصل إلى 4.1%، بعد أن كان 2.2% في السنة السابقة؛ وفي حين ظل المعدل يسجل ارتفاعاً متواصلاً منذ خمس سنوات - من 0.2% في 2002 - فإن تأثيره على الأسعار بات أكثر وضوحاً خلال الشهور الأخيرة، خصوصاً وأن المعدل وصل إلى أعلى مستوياته مسجلاً 4.1%.

7 فبراير 2008

د. جون اسفكياناكيس

كبير الاقتصاديين للمجموعة

هاتف: +966 1 276 4602

بريد إلكتروني: johnsfakianakis@saab.com

يمكن الحصول على هذه النشرة وغيرها من المنشورات

بتحميلها من شبكة الإنترنت من موقع [www.sabb.com](http://www.sabb.com)

## ملاحظة

يجب أن يقرأ هذا التقرير مع

الملاحظة الختامية التي تشكل جزءاً

من التقرير.

معدل التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي (%)

| 2008 (توقعات) | 2007 (توقعات) |           |
|---------------|---------------|-----------|
| 5             | 4.1           | السعودية* |
| 4.5           | 3.8           | البحرين   |
| 5.3           | 4.6           | الكويت    |
| 6.2           | 6.4           | عمان      |
| 10            | 10.8          | الإمارات  |
| 11.5          | 13.5          | قطر       |

المصدر: بيانات حكومية

\* ورد في الجدول خطأ طباعي، وقد تم تصحيحه بعد تاريخ طباعة هذا التقرير.

وتتضمن تلك الإجراءات، زيادة سنوية بنسبة 5% على مرتبات موظفي الدولة والمتقاعدين من الوظائف الحكومية، وذلك كملاوة تضخم لمدة ثلاث سنوات؛ وتخفيض بنسبة 50% على الرسوم الجمركية التي تفرضها الحكومة في الموانئ على واردات المملكة، لمدة ثلاث سنوات أيضاً؛ وتخفيض لمدة ثلاث سنوات أيضاً، بنسبة 50% على رسوم إصدار جوازات السفر ورخص القيادة ونقل ملكية السيارات وتجديد تأشيرات الإقامة للعمال المحليين. كما أقرت زيادة بنسبة 10% على مخصصات الضمان الاجتماعي، وذلك في أعقاب زيادة سابقة كانت قد أقرت في 2005 وأدت في حينه إلى رفع الحد الأقصى لمخصصات الضمان الاجتماعي السنوية للعائلات السعودية بنسبة 73%، لترتفع من 16,200 ريال سعودي (4,320 دولار أمريكي) إلى 28,000 ريال سعودي (7,467 دولار أمريكي).

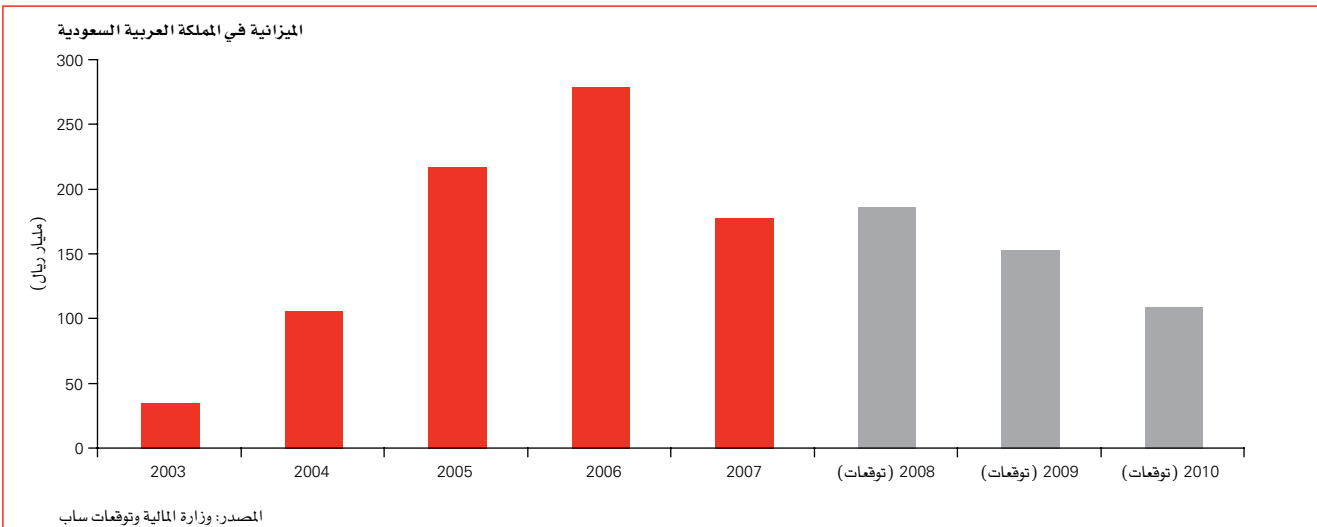
وحسب تقديراتنا، فإن هذه الإجراءات مجتمعة ستكلف خزينة الدولة السعودية ما يقرب من 66 مليار ريال سعودي (17.6 مليار دولار أمريكي) خلال فترة الثلاث سنوات المذكورة. ومن أصل هذا المجموع، فإن زيادة الأجور ستكلف 60 مليار ريال سعودي (16 مليار دولار أمريكي)، بينما تبلغ تكاليف تخفيض الرسوم الجمركية في الموانئ 1.25 مليار ريال سعودي (333 مليون دولار أمريكي). كما أقر مجلس الوزراء تخصيص مبلغ 10 مليار ريال سعودي أخرى (2.7 مليار دولار أمريكي) لبناء وحدات سكنية رخيصة للفقراء.

يضاف إلى ذلك، أن السعوديين يتحسسون بسرعة للزيادات السريعة في الأسعار، خصوصاً وأن أسعار أكثر صنفين ينفق عليهما (الطعام وإيجارات السكن)، ما زالت تواصل ارتفاعها بسرعة تفوق كثيراً أسعار الأصناف الأخرى المدرجة في سلة الأسعار. ويبين مؤشر غلاء المعيشة أن أسعار الطعام والشراب قد زادت بنسبة 5.4% ما بين العامين 2005 و2006، وأنها وصلت ارتفاعها لتسجل نسبة زيادة عالية وصلت إلى 7.5% خلال السنة التالية. ومعروف أن السعوديين يقبلون بكثرة على شراء الأطعمة، مما يجعلهم يلحظون بسرعة أي زيادة في أسعارها.

كما لاحظ الناس بشكل مشابه، الزيادات الهامة التي طرأت على إيجارات السكن، خصوصاً وأن أكثر من ثلاثة أرباع الشعب السعودي يستأجرون بيوتهم، ناهيك عن العمال المغتربين الذين يعيشون كلهم عملياً في مساكن مستأجرة. وقد زادت، مساهمة رفع الإيجارات في مؤشر غلاء المعيشة بنسبة ضئيلة (0.1%) ما بين العامين 2001 و2006؛ لكنها وصلت إلى نسبة 8.1% خلال السنة الماضية فقط. ومعلوم أن زيادة الأجور لم يكن لها أي دور مهم في تضخم الأسعار هذا.

## الإجراءات الجديدة

صدّق مجلس الوزراء السعودي في 28 يناير 2008 على عدد من التوصيات التي تقدمت بها اللجنة الاستشارية للشؤون الاقتصادية – التابعة للمجلس الاقتصادي الأعلى في المملكة. وقد صدّق مجلس الوزراء على 17 إجراءً تهدف إلى مكافحة ضغوط التضخم في الاقتصاد السعودي.



## توجهات حكيمة

تشير إلى أن إجمالي إيرادات المملكة النفطية خلال 2008 سيصل إلى 866 مليار ريال سعودي (231 مليار دولار أمريكي). وفيما يخص المستقبل، فإننا لا نتوقع أن تهبط أسعار النفط في 2009 إلى ما دون الـ 66 دولاراً للبرميل الواحد، مما يعكس وجود طلب قوي ومستمر، ونمو بطيء في معدل الإمدادات وهامش ضيق من الاحتياطيات.

وإذا أخذنا كل ما قلناه بعين الاعتبار، فإننا نتوقع أن تحافظ المملكة على فائض صحي في ميزانيتها لبضع سنوات قادمة. ورغم توقع هبوط في الناتج المحلي الإجمالي (نتيجة لاستمرار توسع الاقتصاد)، فإن الفائض سيظل في كل الأحوال، متجاوزاً الـ 100 مليار ريال سعودي (26.67 مليار دولار أمريكي)، أقله حتى 2011، مما يؤمن احتياطياً مالياً كافياً - رغم أن النفقات الجارية في ميزانية 2008 ستفوق زيادة الـ 11% المتوقعة، والتي قد تصل في الحقيقة إلى 16%.

السبب الثاني، هو أن الإجراءات الجديدة ليست دائمة، ويمكن وقف العمل بها بمجرد انقضاء فترة الثلاث سنوات - رغم أن الاستياء الاجتماعي الحاصل حينئذ، قد يجعل منها إجراءات دائمة. وحتى في حال أصبحت زيادة المرتبات إجراءً دائماً بعد ثلاث سنوات، وهو أمر متوقع، فإن هذا الالتزام لن يشكل عبئاً كبيراً على خزينة الدولة.

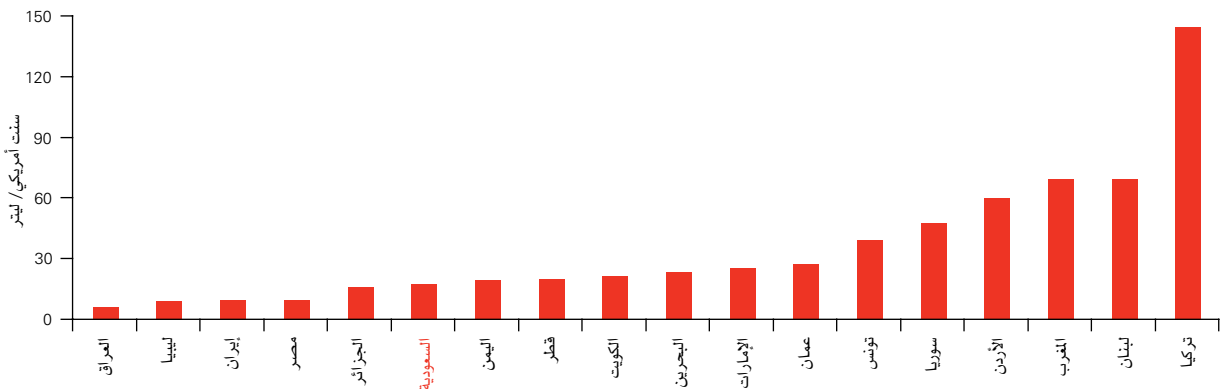
وإذا أخذنا الأمر من منظور مالي، فإن الزيادة المضطربة للأجور، تعد بشكل عام توجهاً حكيماً، يتوافق بالكامل مع سياسة الإنفاق العام الرشيدة للدولة. وعلينا أن نبقى في اعتباراتنا أن الأجور والمرتبات

هناك سببان رئيسيان يجعلنا نعتقد أن التكاليف الإضافية لن تكون عبئاً ثقیلاً على خزينة الدولة.

السبب الأول، هو أن المملكة العربية السعودية ما زالت تتمتع بفائض مالي هائل في خزنتها - يقدر بـ 175 مليار ريال سعودي (47 مليار دولار أمريكي) لعام 2008 - وهو ما يجعل من السهل عليها أن تدعم أي نفقات إضافية في الميزانية. لكن أي هبوط حاد في أسعار النفط سيكون بمثابة الخطر الوحيد على الخزينة على مدار السنوات الثلاث التالية - وهو الأمر الذي سيخالف توقعاتنا للمنحى المستقبلي لأسعار النفط. ومعلوم أن ميزانية المملكة للعام 2008 قد وضعت على أساس سعر 45 دولاراً أمريكياً لبرميل النفط السعودي (50 دولار أمريكي لبرميل خام غرب تكساس الوسيط). وفي الوقت الذي نتوقع فيه حصول تراجع في أسعار النفط خلال العام الحالي - خصوصاً في الربع الثاني منه، بسبب التقلبات الموسمية وتباطؤ الاقتصاد العالمي - فإن هذا لن يكون له أثر كبير من حيث الإضرار بالاقتصاد السعودي.

وقد تهبط أسعار النفط إلى مستويات منخفضة تصل إلى 75 دولاراً لبرميل خام غرب تكساس الوسيط، لكنها ستعاود الإرتفاع مجدداً في حال وقوع حادث أو أزمة جيو سياسية معينة. وتوقعاتنا هي أن يظل متوسط سعر خام غرب تكساس الوسيط بحدود 78 دولاراً للبرميل الواحد، مما سيحقق إيرادات للحكومة السعودية تصل إلى 715 مليار ريال سعودي (190.6 مليار دولار أمريكي) في 2008. وهناك تقديرات

أسعار بنزين السيارات السوبر (2007)



المصدر: GRZ

إيجارات المساكن ارتقاعها سنة بعد سنة لتتجاوز نسبة الـ 20% في عمان والإمارات العربية المتحدة، ونسبة الـ 100% في قطر خلال السنتين الماضيتين تحديداً. وعلى النقيض من ذلك، كانت الزيادة التي شهدتها المملكة العربية السعودية معتدلة نسبياً.

وهناك تقديرات تشير إلى أن زيادة أجور موظفي القطاع العام بنسبة 70% في الإمارات العربية المتحدة، ستكلف خزينة الدولة ما يقرب من 13 مليار ريال سعودي (3.5 مليار دولار أمريكي)، بينما ستكلف زيادة بنفس النسبة، خزينة الدولة السعودية ما يقرب من 133 مليار ريال سعودي (35.5 مليار دولار أمريكي)، أي ما يزيد بقليل عن مجموع نفقات ميزانية الإمارات العربية المتحدة لعام 2006.

## السيطرة على ضغوط التضخم

نحن نعتقد بأن إجراء زيادة المرتبات الذي تم إقراره في المملكة العربية السعودية - زيادة سنوية بنسبة 5% - لن يؤدي إلى أي ضغوط تضخمية هامة في 2008. فالزيادة السنوية في 2008 لن تتجاوز نسبة 2.3% من موجودات المملكة النقدية، لذا سيكون تأثيرها على نمو الوفرة النقدية عند حدوده الدنيا. فالإدارة المالية الحكيمة لا تدعم زيادة المرتبات بنسبة تفوق معدل التضخم - خصوصاً أثناء فترات التضخم المتصاعد، كما هو حاصل حالياً في المملكة. إذ إن استمرار الزيادة في أجور القطاع العام يحمل في طياته مخاطر توجه الكثير من المواطنين السعوديين نحو الوظائف الحكومية. ويجب أن تكون الزيادة في أعداد موظفي القطاع العام، متبوعة بزيادة مماثلة في

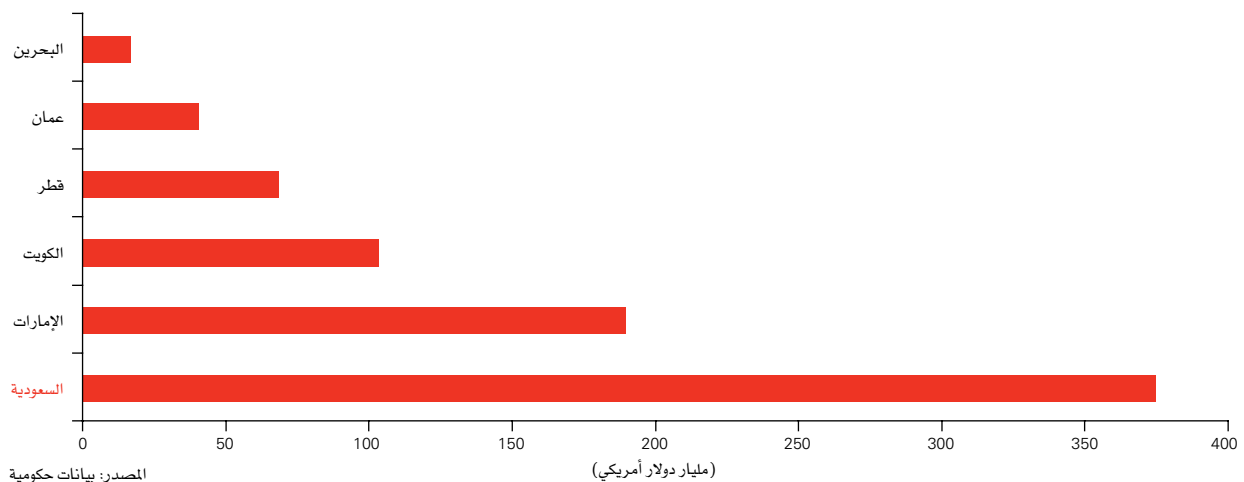
تشكلان جزءاً كبيراً من بند النفقات الجارية في الميزانية. وحتى خلال الفترات التي عانت المملكة فيها من عجز في ميزانيتها (1983 - 2000)، ظلت الأجور والمرتبات تشكل معظم النفقات الجارية، رغم خفض الإنفاق إلى الحد الأدنى.

## مقارنات مضللة

إن المقارنة العملية بين الإجراءات التي اتخذها مجلس الوزراء السعودي وتلك التي تم تطبيقها مؤخراً في أنحاء أخرى من الشرق الأوسط لغرض الحد من ضغوط الأسعار في اقتصاداتها الخاصة، تفتقر للدقة. فالاقتصاد السعودي أكبر بكثير من أي اقتصاد آخر في دول مجلس التعاون الخليجي، إذ إنه ينتج ما يقرب من 51% من الناتج المحلي الإجمالي الكلي لدول المجلس. ويجب أخذ عدة عوامل بعين الاعتبار عند مقارنة المملكة العربية السعودية مع بقية دول مجلس التعاون الخليجي، كحجم الاقتصاد والاختلافات الديموغرافية وحجم القوى العاملة في القطاع العام.

إن تكاليف المعيشة في دبي أو أبوظبي، على سبيل المثال، ما زالت أعلى بكثير من الرياض أو جدة. وطبقاً لمسح أجرته مؤسسة ميرسر في 2007، حلت دبي في المرتبة الرابعة والثلاثين من بين أكثر مدن العالم غلاءً، وحلت أبوظبي في المرتبة الخامسة والأربعين. بينما لم تدرج الرياض أصلاً على قائمة المدن الـ 75 الأكثر غلاءً في العالم. يضاف إلى ذلك أن معدل التضخم في قطر والإمارات العربية المتحدة، كان يزيد عن عشرة بالمائة طيلة السنتين الماضيتين؛ في حين واصلت

الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي (2007)

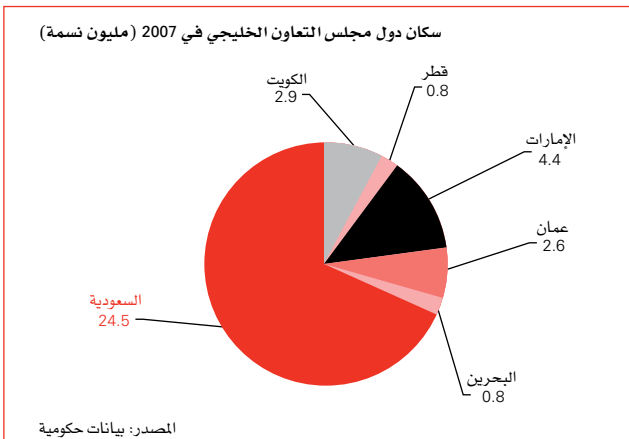


وفي حال ظلت المرتبات عند مستويات تتجاوز معدل التضخم، فسيتم استعادة القوة الشرائية طالما أن زيادة أجور القطاع العام تفوق معدل التضخم. وفي كل الأحوال، فإن زمن اقتصاد سعودي من دون تضخم قد ذهب إلى غير رجعة.

## تفاصيل إجراءات مجلس الوزراء السعودي

ستعمد الحكومة إلى زيادة سنوية بنسبة 5% على مرتبات موظفي الدولة والمتقاعدين من الوظائف الحكومية وذلك كـ «علاوة غلاء معيشة» لمدة ثلاث سنوات. ورغم أن كثيراً من الناس فهموا في البداية أن الزيادة ستكون زيادة بسيطة بنسبة 5%، إلا أن العلاوة هي في الحقيقة زيادة سنوية مركبة بنسبة 5% على مر السنوات الثلاث التالية. وبذلك تكون زيادة السنة الأولى 5% بالضبط، تليها زيادات في السنتين الثانية والثالثة، هي على التوالي 10.25% و15.76% على المرتب الأصلي. هذا يعني أن مرتبات القطاع العام ستكون قد زادت، بحلول 2010، بنسبة تقارب الـ 16% عملياً. لكن هذا الإجراء يظل بالطبع، إجراء مؤقتاً يمكن للحكومة أن توقف العمل به بمجرد انقضاء الثلاث سنوات؛ وفي نفس الوقت، فإن نوع «علاوة غلاء المعيشة» التي ستخصص لأولئك الذين يلتحقون بوظائف القطاع العام حديثاً، سواء في 2009 أو في 2010 ليست واضحة تماماً.

وفي أعقاب الإعلان عن تلك الزيادة في المملكة العربية السعودية، جرت مقارنات سريعة لها مع زيادة الـ 70% التي أقرتها الإمارات العربية المتحدة في نوفمبر 2007 على مرتبات موظفي الدولة. لكن



معدل الإنتاج، وهو أمر ليس بالسهل تحقيقه تحت أي ظرف من الظروف.

يضاف إلى ذلك أن مرتبات موظفي القطاع العام، تعد في أغلب الأحيان مؤشراً على بقاء الأنشطة الاقتصادية، مزودة القطاع الخاص بمقياس يتم العمل به. لكن المدى الذي ستؤثر فيه زيادات الحكومة على مرتبات القطاع الخاص، يعتمد جزئياً، على درجة اعتماد القطاع الخاص على العمال المغتربين. وكون الغالبية العظمى من القوة العاملة في القطاع الخاص في المملكة هي من العمال المغتربين، فإن التأثير سيقع حتماً. فالعمال المحليون يمتلكون قدرة تفوق قدرة المغتربين على المساومة في سوق العمالة، مما يؤدي إلى زيادة في المرتبات. ولا بد أن تأثير ذلك سيكون أعظم بكثير في دول كعمان والبحرين، حيث يشكل المواطنون نسبة عالية جداً من قوتها العاملة.

وهناك تقارب كبير بين زيادة الـ 5%، التي بدأ تطبيقها منذ مطلع السنة الهجرية الأولى التي بدأت في 1 محرم (10 يناير 2008)، ومعدل التضخم الحالي. فزيادة الأجور ستزيد من معدل الاستهلاك، وتظهر إحصائيات مقارنة تغطي كافة أرجاء المملكة، أن زيادة المرتبات بنسبة تفوق معدلات التضخم، في أوقات تصاعد التضخم، ستؤدي إلى مزيد من التضخم. وفي حين كان عامة الناس في المملكة يأملون بإقرار زيادة في أجور القطاع العام بنسبة أعلى، فإن مثل هذه الخطوة ستكون متناقضة مع محاولات كبح جماح التضخم بالطرق الصحيحة.

إننا نتوقع أن يرتفع معدل التضخم في المملكة العربية السعودية ليصل إلى 5% في 2008، لكنه سيبدأ في الهبوط في 2009 و2010 نتيجة لحل معضلة العرض والطلب، فستراجع أسعار المواد الغذائية باعتدال وتقل مضاربات مبيعات الجملة/ التجزئة. وعلى الرغم من أن زيادات أجور القطاع العام ستتجاوز معدلات التضخم البالغة الـ 4.7% في 2009 و4.3% في 2010، فإن الضغوط الإجمالية على الأسعار لن تدفع معدلات التضخم إلى مستويات تتجاوز المعدل المتوقع في 2008. إلا أننا نتوقع أن تساهم إيجارات السكن بشكل كبير في زيادة معدل التضخم خلال السنوات القادمة، في وقت سيظل الحصول فيه على مسكن رخيص أمراً نادر الحدوث. وربما تؤدي زيادة أجور القطاع العام إلى «توزيع» آثار التضخم على كافة الأنشطة الاقتصادية، مما يساعد على احتوائها.

تشير تقديراتنا إلى أن الدولة ستتحمل تكاليف تصل إلى 1.25 مليار ريال سعودي (333 مليون دولار أمريكي) بدل رسوم الموائئ الجمركية التي ستلغونها على مدى ثلاث سنوات. ورغم أننا بحاجة لملاحظة ما يمكن أن يحدثه هذا التخفيض على الواردات السعودية، فإننا لا نتوقع أن يكون له أي تأثير هام. كما أن القرار لا يشمل الضريبة على الواردات، التي ستظل بعيدة عن أي تأثير. وتشير تقديراتنا إلى أن الضرائب على الواردات ستصل في 2008 إلى 12.8 مليار ريال سعودي (3.41 مليار دولار أمريكي)، وهو ما يتوافق مع الزيادة المستمرة في حجم السلع المستوردة.

#### الحكومة ستزيد إعانات الضمان الاجتماعي بنسبة 10%.

يبلغ المجموع السنوي لما تدفعه الدولة من مخصصات للضمان الاجتماعي، 830 مليون ريال سعودي (221 مليون دولار أمريكي)، يستفيد منها حالياً حوالي 600,000 سعودي. وبالرجوع إلى إحصائيات 2005، فإن ما يقرب من 80% منهم يستلمون إعانات قليلة. كما أن الطلاب والمكفوفين وأولئك المتضررين من أحوال الطقس السيئة وعوائل بعض السجناء، يستلمون إعانات حكومية أيضاً.

#### ستتحمل الحكومة، لفترة ثلاث سنوات 50% من رسوم إصدار جوازات السفر ورخص القيادة ورسوم نقل الملكية، وتجديد تأشيرات الإقامة للعمال المحليين.

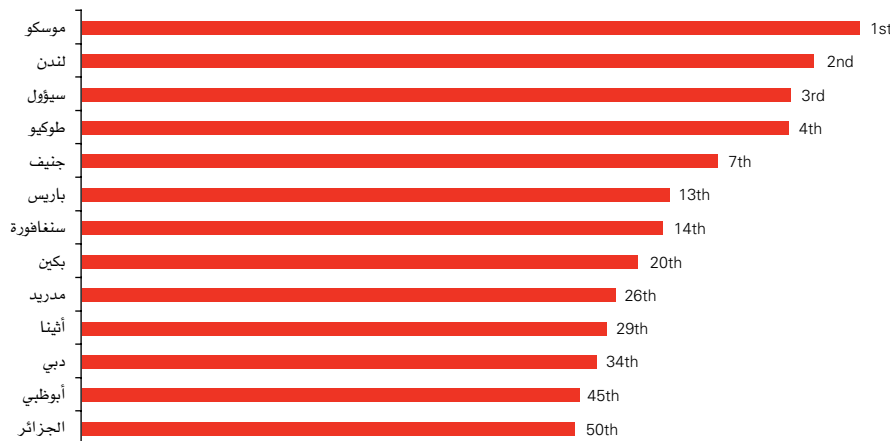
تحظى هذه الإجراءات بتأييد السعوديين، والهدف منها خفض

المقارنة مع الإمارات العربية المتحدة، هي مرة أخرى مفضلة جداً. فحكومة الإمارات العربية المتحدة تستخدم ما يقرب من 283,000 موظف حكومي (إحصائيات 2006) من أصل إجمالي القوة العاملة في البلاد والتي يصل عددها إلى 2.8 مليون موظف في كل القطاعات الاقتصادية. أما الحكومة السعودية، فإنها تستخدم حوالي 1.8 مليون موظف - أي ما يقرب من 25% من إجمالي القوة العاملة في البلاد. والأهم من كل ذلك، هو أن 96% من القوة العاملة في القطاع العام هم من المواطنين السعوديين. وطبقاً لبيانات مركز الخليج للأبحاث، فإن وزارة الداخلية السعودية تستخدم وحدها، ما يقرب من 500,000 سعودي في مختلف الأقسام الأمنية.

إن أي زيادة في الأجور تقرها المملكة العربية السعودية بشكل مشابه لما يتم إقراره في الإمارات العربية المتحدة، سيكون لها تأثير هام على الاقتصاد ككل، وعلى التضخم بشكل خاص. يضاف إلى ذلك أن أي زيادة في المرتبات تفوق معدل التضخم، سيكون لها تأثير قوي على حجم الإنفاق، خصوصاً وأن السعوديين يشكلون 96% من موظفي القطاع العام، ويميلون بطبعهم إلى الصرف أكثر من التوفير - على العكس من العمال المغتربين الذين يوفرون جزءاً من مرتباتهم ويحولونها إلى أوطانهم الأم.

#### ستقوم الحكومة ولمدة ثلاث سنوات، بإعفاء الواردات السعودية من 50% من الرسوم الجمركية المفروضة عليها في الموائئ.

تصنيف أعلى مدن العالم (2007)



المصدر: ميرسر

كما تشير الوزارة أيضاً إلى أن النسبة المئوية للمساكن غير المشغولة تتراوح ما بين 12% و15% من إجمالي سوق المساكن. وهو مؤشر على أن أسعار البيوت سترتفع متجاوزة القوة الشرائية لدى شريحة كبيرة من السكان المحليين، وعلى أن تلك البيوت ستظل فارغة نتيجة للمضاربات عليها.

ونحن لا نعتقد بأن التضخم الهائل في أسعار الأراضي خلال السنتين الماضيتين هو ظاهرة صحية، ونحن نرى أن عدم التوازن هذا يزيد من تعقيد الأمور ومن الصعوبات التي تواجه السعوديين الذين يطمحون إلى تملك بيوتهم الخاصة.

### مختصر

تضمنت توصيات اللجنة الاستشارية أيضاً دعوة لإنشاء هيئة الإسكان الوطنية، وهي هيئة تم تأسيسها في الحقيقة في 2007، للدفع بعملية بناء مساكن رخيصة لذوي الدخل المنخفض. لكن تطبيق قانون الرهن العقاري الجديد سيحظى بقدر أكبر من الأهمية، تجسدت في دعوة مجلس الوزراء إلى إقراره بسرعة (ما زال القانون بالانتظار).

يضاف إلى ذلك، أنه كانت هناك دعوة لتسهيل إجراءات الاستخدام، بما لا يتعارض وتوجهات السعودية التي تفرض قيوداً كثيرة على زيادات أجور عمال القطاع الخاص المهرة. وإننا بانتظار وجود ثغرة في القوانين يستطيع القطاع الخاص من خلالها ممارسة نشاطه، مع الأخذ بعين الاعتبار وجود نقص في الأيدي العاملة المحلية الماهرة والمؤهلة، وتضخم الأجور الذي بات واضحاً بين السعوديين المؤهلين. لهذا، يظل تحديد وتوظيف المستخدمين المغتربين المؤهلين في ظل حالة الانتعاش التي تشهدها دول مجلس التعاون الخليجي، يظل واحداً من التحديات الكبيرة التي تواجه تلك الدول.

هناك توصية أخرى تهدف لتعزيز حمى المنافسة وحماية المستهلكين من الممارسات الجائرة، مع تعليمات لوزارة الثقافة والإعلام لتنظيم حملات إعلامية أفضل للمستهلكين. أخيراً، اقترحت اللجنة عملية مراجعة مستمرة للإجراءات الخاصة بتسعير وتسجيل الأدوية. وستقوم وزارة الصحة في شهر فبراير 2008، بأول مراجعة دورية - كل شهرين أو ثلاثة شهور - لأسعار الأدوية، المستوردة منها أو المصنعة محلياً.

الضرائب غير المباشرة. وقد ظل المواطنون يشكون على مرّ السنين، من أن الضرائب غير المباشرة - كالرسوم التي تدفع للدولة - تشهد ارتفاعاً ملحوظاً. وسيتم خفض رسوم إصدار جواز سفر جديد (300 ريال سعودي)، ورسوم نقل ملكية السيارة (150 ريال سعودي)، ورسوم تجديد تأشيرة الإقامة للعامل المحلي (600 ريال سعودي) إلى النصف - وكذلك الأمر بالنسبة لرسوم تجديد رخصة السيارة (300 ريال سعودي)، ورسوم رخصة سيارة أجرة (400 ريال سعودي)، ورسوم رخصة شاحنة صغيرة (750 ريال سعودي)، ورسوم رخصة شاحنة كبيرة (1,100 ريال سعودي). ويتم إصدار جوازات السفر عادةً بصلاحيّة خمس سنوات، بينما يتعين تمديد تأشيرات الإقامة للموظّفين المحليين كل سنة. وقد بلغ عدد السيارات والعربات المسجلة في المملكة العربية السعودية حتى 2005، 13.4 مليون سيارة وعربة.

**ستُجَلّ الحكومة ببناء المساكن الشعبية، بميزانية مرصودة تصل إلى 10 مليارات ريال سعودي (2.66 مليار دولار أمريكي)، بالإضافة إلى التخصيصات السنوية الحالية لهذه المساكن.**

تثير حالة سوق المساكن قلقاً مستمراً. ورغم أن بناء المساكن الشعبية له أولوية عالية، إلا أن السوق تشهد نقصاً حاداً في أعداد المساكن الجاهزة، ولهذا يظل الطلب عليها عالياً - وتعاني الرياض وحدها من نقص يصل إلى أكثر من 350,000 وحدة سكنية في 2008. كما أن زيادة الإيجارات تثير قلقاً أيضاً، خصوصاً وأن الغالبية العظمى من السعوديين لا يمتلكون مساكنهم الخاصة.

وطبقاً لإحصائيات وزارة الاقتصاد والتخطيط، فإن ملكية البيوت تددت خلال السنوات الخمس الممتدة إلى 2005، من 65% إلى 55%، نتيجة للنقص الحاصل في عمليات تمويل العقارات وعدم وجود قروض كافية من قبل صندوق تطوير العقارات لتلبية الطلب المتزايد عليها. يضاف إلى ذلك، أننا نعتقد أن ملكية البيوت ظلت تواصل هبوطها في المملكة منذ 2005. وتصل فترة تسديد قرض من صندوق تطوير العقارات حالياً إلى 13 سنة تقريباً. وسيؤدي تطبيق قانون الرهن العقاري إلى إعطاء دفع كبير للملكية البيوت، طالما أن البنوك والمؤسسات المالية الأخرى ستزيد من ائتماناتها السكنية. وتوقع الأ يتجاوز إجمالي حجم الائتمانات السكنية البارزة للبنوك مبلغ 6.5 مليار ريال سعودي (1.73 مليار دولار أمريكي) في 2008.

## ملاحظة

لقد أُعد هذا التقرير بغرض العلم والاطلاع فقط، وتم الحصول على المعلومات الواردة فيه من مصادر خارجية يعتقد ساب بأنها موثوق بها، إلا أنه لا يضمن دقتها أو صحتها. كما أن الآراء الواردة فيه تخضع للتغيير من دون إشعار مسبق، ولا يتحمل ساب أية مسؤولية عن المعلومات الواردة في هذا التقرير.

ويحتوي التقرير على معلومات عامة فقط. ويجب ألا تُفسر على أنها عرض لبيع أو شراء أو اكتتاب في أية استثمارات. كما أن التقرير عند إعداده لم يأخذ في الاعتبار الأهداف الاستثمارية المحددة والوضع الشخصي والاحتياجات الخاصة لأي شخص كان. وبناء عليه يجب على مستلمي التقرير عدم الاعتماد عليه كنصيحة استثمارية.

هذا، ولن يكون ساب أو مكاتبه أو الشركات التابعة له أو أي من مديره أو مسؤوليه أو موظفيه مسؤولاً بأي شكل من الأشكال عن أي نوع من الخسائر أو الأضرار، التي قد يتم تكبدها كنتيجة للمعلومات الواردة في هذا التقرير.